المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

04/01/2013

الصبار يرسم خارطة الطريق للتنزيل الدستوري لحقوق الإنسان

أوضح محمد الصبار في ندوة حول «حقوق الإنسان في ظل الدستور الجديد للمغرب» نظمت بمدينة المضيق ، أن صياغة دستور 2011 «اعتمدت مقاربات تشاركية وعملا جماعيا ساهمت فيه الهيئات السياسية والنقابية والمدنية، وعلى نفس المستوى والمنوال وبروح جماعية ومسؤولية يجب أن تنزل كل مقتضيات الوثيقة الدستورية التي جعلت المغرب في مستوى التحديات الوطنية والإقليمية والدولية».

وأبرز الصبار أن ‹التطبيق السليم للمقتضيات الدستورية سيمكن المغرب من تكريس حقوق الإنسان، وتوفير كل الآليات لتعزيز دولة الحق ودور المؤسسات الديمقراطية، وتمكين كل السلط من أداء ما عليها من واجب، استنادا إلى مبدأ الفصل بين السلط والحكامة والمسؤولية المقرونة بالمحاسبة».

وأكد الصبار أنّ ذات الوثيقة الدستورية « أفردت لمسألة حقوق الإنسان، في مختلف تجلياتها، حيزا هاما يعكس تطلع المغرب إلى فرض احترام الحقوق وضمانها وتعزيز المكتسبات، حيث نص على دور أجهزة الدولة في خلق الظروف المناسبة لممارسة حقوق الإنسان، وخصص لذلك 32 فصلا من أصل 180 فصلا، وعمل على دسترة المؤسسات الوصية على المجال ومؤسسات الحكامة».

وذكر أن ‹الدستور نص على إحداث مؤسسات دستورية تستجيب لتطلعات كل أفراد المجتمع في كل المجالات، تمنح المغرب الحصانة القانونية لتكريس مبادئ العدالة والقطع مع ماضي الانتهاكات».

محاربة العنف الموجه ضد الأطفال

الرباط

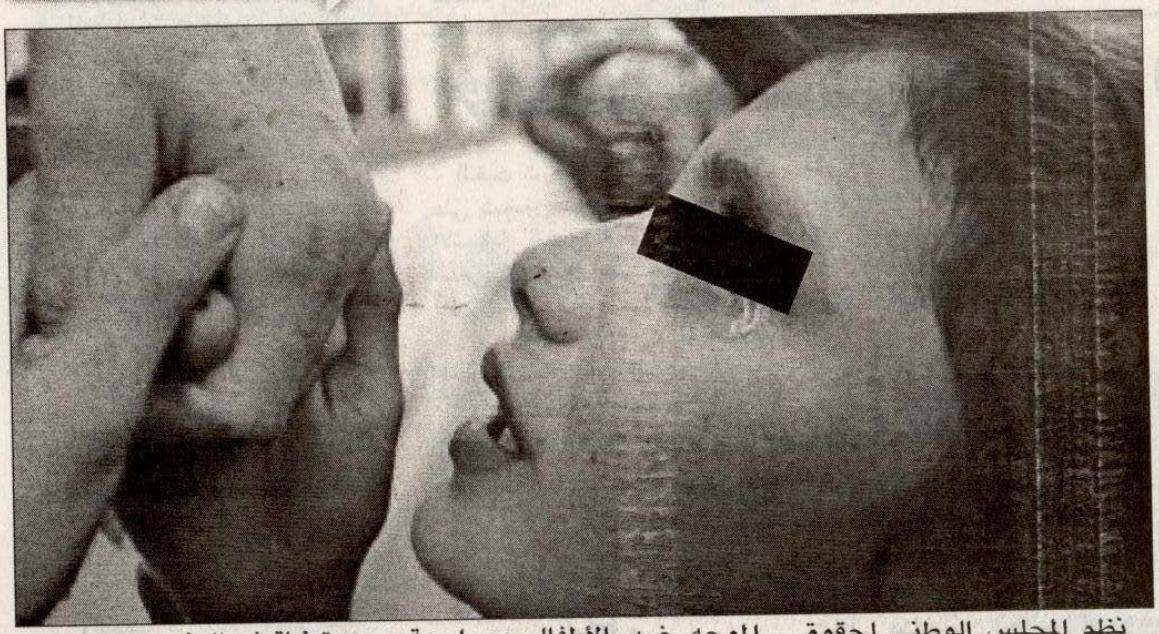

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحركة الطفولة الشعبية، الخميس بالرباط، ندوة دراسية حول موضوع «العنف الموجه ضد الأطفال».

وأوضح بلاغ للمجلس أن اللقاء يتوخى إثارة الانتباه إلى الاتساع المتزايد للعنف ضد الأطفال وانعكاساته السلبية على الطفل والمجتمع، إلى جانب إغناء النقاش حول دور كل من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناهضة العنف ضد الأطفال.

كما تروم الندوة، حسب البلاغ، أساسا إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والوقاية من العنف الموجه ضد الأطفال ومواجهة مظاهره وآثاره، فضلا عن المساهمة في إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، خاصة في محوريها الخاصين بالتربية والتحسيس ووضع أسس عمل مشترك مستمر في مجال حقوق الإنسان.

ويشارك في هذا اللقاء عدد من الفاعلين المعنيين بقضايا الطفولة، منهم أعضاء في حركة الطفولة الشعبية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلو القطاعات الحكومية المعنية والجمعيات المعنية والمهتمة وأكاديميون وباحثون وبرلمانيون من اللجان البرلمانية المختصة، إضافة إلى ممثل عن منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف).

وتناقش الندوة محورين أساسيين أولهما «الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال»، من خلال تقديم دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال وتقديم عرضين حول «مجالات ملاءمة القوانين المغربية ذات الصلة بالتزامات المغرب الدولية» و«القوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال».

أما المحور الثاني فسيركز على الجانب التربوي من خلال عرضين حول «مقاربات تربوية لمناهضة العنف ضد الأطفال» و«التنشئة الاجتماعية ودور المؤسسات التربوية في إشاعة ثقافة مناهضة العنف».

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

أوضاع الطفولة بالمغرب تعرف تدهورا متناميا

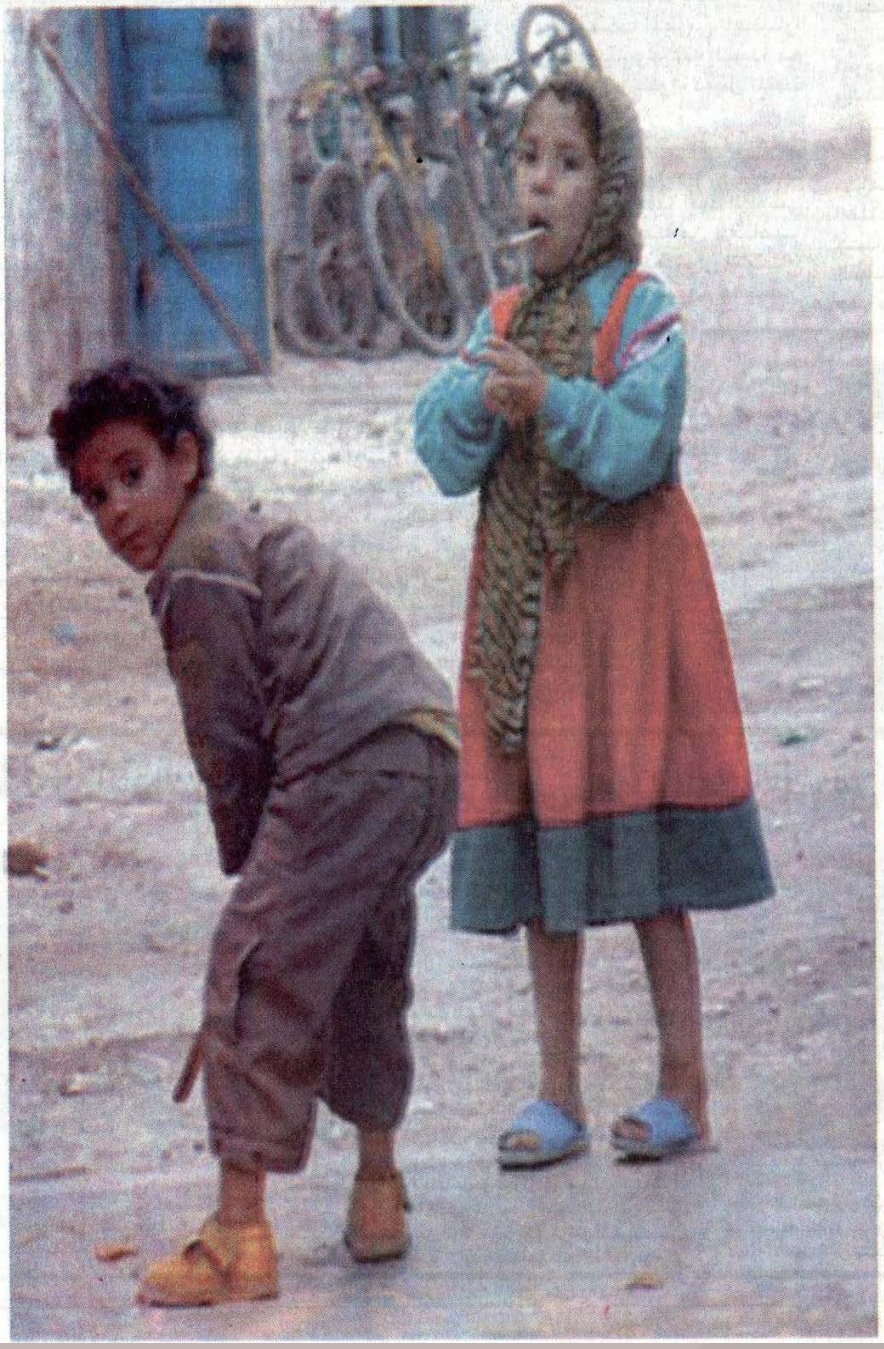

بعد مصادقة مجلس الحكومة على ثلاث اتفاقيات دولية تتعلق بحماية حقوق الطفل ومكافحة الاعتداء الجنسي ضد هذه الفئة، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحركة الطفولة الشعبية ، أمس الخميس بالرباط، ندوة دراسية حول موضوع "العنف الموجه ضد الأطفال" .

ويهدف هذا اللقاء إلى إثارة الانتباه إلى الاتساع المتزايد للعنف ضد الأطفال وانعكاساته السلبية على الطفل وعلى المجتمع، وكذا إلى إغناء النقاش حول دور كل من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناهضة العنف ضد الأطفال، كما يرمي هذا اللقاء أساسا إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، والوقاية من العنف الموجه ضد الأطفال ومواجهة مظاهره وآثاره.

كما يسعى إلى المساهمة في إعمال المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان خاصة في محوريها الخاصين بالتربية والتحسيس بالإضافة إلى وضع أسس عمل مشترك مستمر في مجال حقوق الطفل.

وشهد اللقاء مشاركة مجموعة من الفاعلين المعنيين بقضايا الطفولة منهم أعضاء من حركة الطفولة الشعبية وأعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلو القطاعات الحكومية المعنية وممثلو الجمعيات المعنية والمهتمة وأكاديميون وباحثون وبرلمانيون من اللجن البرلمانية المختصة بالإضافة إلى ممثل عن منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف).

كما تناول المشاركون موضوع الندوة من خلال محورين أساسيين يهم أولهما "الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال" حيث سيتم في إطار هذا المحور تقديم دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال وتقديم عرض حول "مجالات ملاءمة القوانين المغربية ذات الصلة مع التزامات المغرب الدولية" فضلا عن تقديم عرض حول القوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال". أما المحور الثاني، فارتكز على الجانب التربوي من خلال عرضين يتناول الأول "مقاربات تربوية لمناهضة العنف ضد الاطفال" فيما يسلط الثاني الضوء على "التنشئة الاجتماعية ودور المؤسسات التربوية في إشاعة ثقافة مناهضة العنف.

ومن جهة ثانية، اعتبرت مصادر حقوقية أن أوضاع الطفولة بالمغرب تعرف تدهورا متناميا على أكثر من صعيد باعتراف التقارير الصادرة عن القطاعات الحكومية المختصة نفسها. مما يعني أن الدولة لم تستطع الوفاء بالتزاماتها القاضية بإعمال حقوق الطفل، واكتفائها بالتعتيم والخطابات الجوفاء حول المخططات والاستراتيجيات التي تفندها الحقائق الساطعة حول تردي أوضاع الطفولة ببلادنا.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

■ نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحركة الطفولة الشعبية أمس الخميس بالرباط ندوة دراسية حول موضوع "العنف الموجه ضد الأطفال".

وأوضح بلاغ للمجلس أن اللقاء يتوخى إثارة الانتباه إلى الاتساع المتزايد للعنف ضد الأطفال وانعكاساته السلبية على الطفل والمجتمع إلى جانب إغناء النقاش حول دور كل مُن المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناهضة العنف ضد الأطفال.

كما تروم الندوة حسب البلاغ أساسا إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والوقاية من العنف الموجه ضد الأطفال ومواجهة مظاهره وآثاره فضلا عن المساهمة في إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان خاصة في محوريها الخاصين بالتربية والتحسيس ووضع أسس عمل مشترك مستمر في مجال حقوق الإنسان.

الصبَّار يدعُو إلى تكثيفِ الجهودِ لحمايةِ الطفولةِ من العنفِ بالمغرب

الخميس 03 يناير 2013

احتضنَ المجلسُ الوطنيُّ لحقوق الإنسان مساءَ اليوم، ندوةً دراسيةً حولَ العنفِ الموجهَ ضد الأطفال، أعرب خلالها الأمينُ العام للمجلس، محمد الصبار في كلمة الافتتاح، عن الأهمِّية التي يوليها المغرب لقضايَا الطفولة، من خلالِ مصادقته على مواثيق دولية ذات صلة بتعزيز احترام حقوق الطفل، مستدلاً باستئثار الطفل بأربعينَ مادة من مواد مدونة الأسرة المغربيَّة، على الرغمِ من تدني العديد من المؤشرات المقترنة بوضع الطفولة في بلادنَا، بصورة تسائل واضعِي السياسات العموميَّة لأجل فرض احترامٍ أمثل لحقوق الطفل.

الصبَّار ذكرَ بمبادراتٍ عدة نظمهَا المجلس في نطاق السعي إلى تحقيق رعاية الطفولة وحمايتها مما قد يحدقُ بها، كإجراء زياراتٍ تفقدية إلى مراكز حماية الطفولة وفقاً لما تنصُّ عليه المادة 11 من الظهير المحدث للمجلس، وكذا تنظيمِ المجالس الوطنيَّة للأسرة والطفولة في شهر يناير من العام المنصرم.
ومن جانبه، دعَا الكاتبُ العام لحركة الطفولة الشعبيَّة عبد الإله حسنين، إلَى اعتمادِ مقاربة تربوية في تحسيس المجتمع بآثار العنف ضد الطفولة، مع التشديد علَى أن الأخير ليسَ بالضرورةِ اعتداءً جسدياً، بل يشملُ صورَ أخرَى من قبيل الإساءة اللفظية والرمزية، وهو ما يتوجبُ على المجتمع المدني حسبَ دعوته، أنْ يتصدَى لهُ عبرَ تعزيزِ آليات المراقبة.

اللقاء الذي نظمَ بالرباط، عرفَ تقديم دراسة للأمين العام للأمم المتحدة حولَ العنف ضد الأطفال، أبانت عن أرقام صادمة، بحيثُ أنَّ قرابة 53.000 طفل تتراوحُ أعمارهم بينَ المولد والسابعة عشرة قُتلُوا سنة 2002، حسبَ ما أكدتهُ منظمة الصحة العالميَّة، كما أشارت الدراسة ذاتها إلَى أنَّ 21% من النساء في بعض الدول تعرضنَ لإيذاء جنسيٍّ قبل بلوغهن 15 عاماً.

وفي سياقٍ ذي صلة، أشادت دراسة الأمم المتحدة بمجهودات جمة بذلتها دول كثيرة لإصلاح القوانين، سعياً إلى التصدي للعنف ضدَّ الأطفال، بالرغم من تعارض الجهود التي تم الإقدامُ عليها تعارضاً شديداً، مع قلة الاستثمار في السياساتِ والبرامج الرامية إلى توثيق مدَى انتشار العنفِ ضد الأطفال، بشكلٍ يتيحُ التدخلَ لمعالجة أسبابه الجذريَّة.

لقاء حول دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون

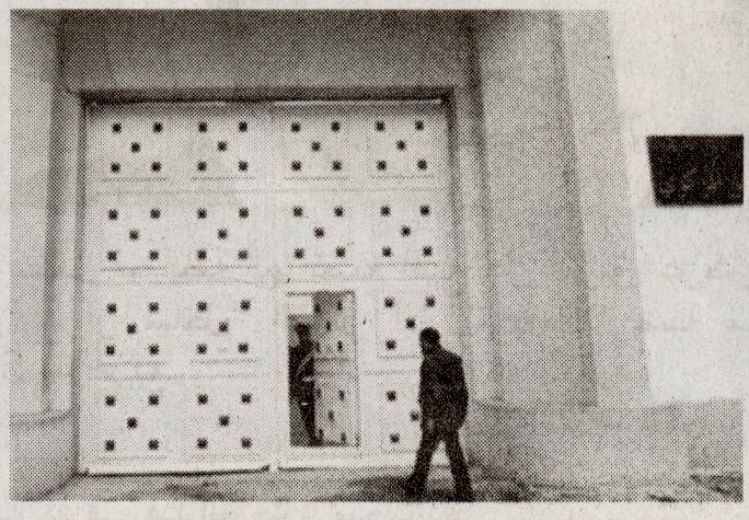

عبد الرزاق حنفي

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة ونادي قضاة المغرب يوم 29/12/2012 ندوة جهوية حول "دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون".

في بداية اللقاء قدم عبد العزيز الناصري محامي وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان المذكورة مداخلة حول "وضعية السجون من خلال تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" مبرزا، أنه لازال استمرار مجموعة من التجاوزات تمارس داخل السجون من طرف بعض موظفي المؤسسات السجنية في حق النزلاء من ضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية والتعليق بواسطة الأصفاد واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء.

كما لاحظ في نفس السياق، سوء المعاملة واستمرار وجود أماكن لتعذيب السجناء في بعض المؤسسات السجنية وعدم تفعيل القوانين والمساطر حيث سجلت مجموعة من الاختلالات ذات الصلة بتطبيق قانون المسطرة الجنائية وتفشي الرشوة والتهديد.

وأشار الناصري خلال اللقاء، إلى ضعف الاهتمام بجانب التطبيب وجودة الأطعمة والتعليم والتكوين المهني ناهيك عن قلة النظافة والأغطية والأفرشة والألبسة والاتصال بالعالم الخارجي.

وخلص الناصري إلى ضرورة إعداد خطة عمل لمناهضة التعذيب وإحداث مجموعة عمل بشراكة مع جميع الفاعلين بما في ذلك السلطات القضائية أما العرض الثاني حول "العقوبات البديلة أحد مداخل الإصلاح"، فقد تناوله الأستاذ سعيد حتمان رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب، مبرزا، عدد من التدابير لتعليق العقوبة الحبسية منها الغرامة، مؤسسة الإخراج الشرطي، مؤسسة العفو، الصلح الجنائي، الوضع تحت المراقبة القضائية، إيقاف سير الدعوة العمومية، تدبير العمل من أجل المنفعة العامة، نظام المراقبة الإلكترونية.

أما الأستاذ هشام شعيرة قاض فتناول في مداخلته محور "الاعتقال الاحتياطي والمراقبة القضائية في ضوء المسطرة الجنائية"، مشيرا إلى أن الاعتقال الاحتياطي يحرم الضنين من حريته وهو مجازفة وأنه يبقى تحت الحراسة النظرية بالسجن وكذلك هو تدبير استثنائي يقوم به قاضي التحقيق وتتناوله أربع جهات: النيابة العامة، قاضي التحقيق، الغرفة الجنحية، هيئة الحكم في الجلسات. وبخصوص إجراءات الاعتقال الاحتياطي فإنه يحدد في شهرين قابلين للتمديد. أما المعيقات فقد أشار الأستاذ شعيرة إلى أنها تتجلى خصوصا في ضعف الإمكانيات وأساليب التدبير وخلص المحاضر إلى ضرورة مراجعة النصوص القضائية المتعلقة بالاعتقال الاحتياطي. هذا، وقد تطرق في المداخلة الأخيرة الأستاذ محمد ريطب نائب وكيل الملك إلى موضوع "تنفيذ العقوبة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان" مبرزا أهمية الوقاية القبلية ومنها السياسة التعليمية والسياسة العمرانية وسياسة الشغل والسياسة الجنائية. وقد اعتبر العقوبة مرحلة حاسمة من المجهود القضائي ولا يجب أن تكون الغاية منها الانتقام. وتعتبر هدفا ردعيا خاصا أو عام تصدر عن هيأة قضائية ونصوص قانونية وشرعية وتتوخى المساواة والمصلحية. وعن أنواع العقوبات استعرض المحاضر أنواع منها السجن المحدد والسجن المؤبد، الغرامة، المصادرة....وفي الختام خلص إلى الرقي بالمنظومة العقابية إلى ما وصلت إليه بعض الدول الديموقراطية. ثم جاءت فترة المناقشة العامة حيث أثيرت عدة قضايا منها على الخصوص الدور الإصلاحي للسجن، ظاهرة الاكتظاظ بالسجون والعمل على التخفيف منه، الصرامة في تطبيق القانون إلزامية العقوبة البديلة، المتابعة النفسية والمعاملة الحسنة للسجين عند خروجه من السجن، أزمة تطبيق وممارسة القانون الجنائي بالمغرب، المساواة بين السجناء والسجينات داخل السجن.